

- الدعم المالي لمؤسسة محمد الخامس للتضامن؛ باعتبار تجربتها وخبرتها في مجال التضامن، وكذا بالنسبة لمؤسسة التعاون الوطني؛
- إعفاء الأسر المعوزة من أداء فواتير الماء والكهرباء ..
- تفعيل وتسريع صرف المساعدات الاجتماعية المرتبطة بصندوق التماسك الاجتماعي، ولاسيما برنامج تيسير وبرنامج نظام المساعدة الطبية ودعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبرنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشّة، إضافة إلى صندوق التكافل العائلي؛

-2 التأميلات:

- تأجيل إيداع التصريحات الجبائية المقررة في 31 مارس بدون ذعائر لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتمديد؛
- تأجيل أداء الاقتطاعات الاجتماعية بالنسبة للأشخاص الذاتيين والمعنويين؛
- تأجيل أداء الاستحقاقات والاقتطاعات البنكية بالنسبة للأشخاص المتضررين الذاتيين والمعنويين؛
- تمديد جميع آجال الإقرارات والأداءات الضريبية إلى حدود 30 يونيو قابلة للتمديد،
- نفس التمديد السابق ينطبق على آجال وضع الشكايات والمراسلات والمتمسّات الضريبية وخاصة المتعلقة باسترجاع الضريبة على القيمة المضافة، والجواب على تبليغات المراقبة الضريبية؛
- تمديد الآجال الواردة في قانون شركات المساهمة وبقية الشركات التجارية وخاصة المتعلقة بحصر الحسابات وعقد الجمع العامة ونشر البيانات المالية؛
- وقف كل عمليات الاستخلاص القهري للواجبات الضريبية (ATD)
- اعتبار وباء كورونا (قوة قاهرة) من وجهة نظر القانون الضريبي والتجاري.

-3 الإلغاءات :

- إلغاء الذعائر المترتبة على الشركات في الصفقات العمومية المترتبة على التأخيرات في الإنجاز؛

4- الإجراءات النقدية :

- تخفيض السعر المرجعي للفائدة؛
- تخفيض نسبة الاحتياط الإلزامي للبنوك.

5- إجراءات عامة :

- تبسيط مسطرة طلب العروض؛
- تبسيط المساطر البنكية للحصول على القروض والتسهيلات؛
- دعم صندوق الضمان المركزي بالسيولة الكافية من أجل دعم وضمان القروض الموجهة للمقاولات الصغرى والمتوسطة بمبلغ 20 مليار درهم على الأقل؛
- تبسيط مساطر إعادة جدولة الديون؛
- تبسيط مساطر استيراد المواد الأساسية إلى الحد الأدنى، أو إلغاء الجزء الإداري منها لضمان تموين السوق الداخلية بكيفية دائمة ومستمرة، إلى حين تعافي بلادنا من الوباء؛

6- التحذيرات :

- التمييز بين المقاولات التي تعاني من آثار الوباء والمقاولات التي تعاني من سوء التسيير، لتفادي مساعدة شركات على حافة الإفلاس تحت ذريعة أنها تكبدت خسائر جراء تفشي الوباء.

خلاصة :

الرفع من رصيد صندوق تدبير جائحة كورونا إلى حدود 50 مليار درهم، أي 5% من الناتج الداخلي الخام؛

- 2% على شكل ضمانات من الدولة (20 مليار درهم)؛
 - 3% على شكل تدابير في الميدان الصحي والاقتصادي والاجتماعي (30 مليار درهم).
- وختاماً يجب التأكيد على ضرورة إعطاء البنوك التسهيلات اللازمة للشركات الراغبة في الاقتراض من أجل المساهمة في الصندوق الخاص بتديرجائحة كورونا.

الإمضاء :